في نطاق مستهدف يتراوح بين 5.25 و5.5 في المئة

«الوطني»: «الاحتياطي الفيدرالي» يقرر إبقاء سعر الفائدة عند أعلى مستوى منذ 22 عاماً

زيادة الوظائف غير الزراعية 150 ألف وظيفة مقابل 178 ألفا المتوقعة تخفض توقعات رفع سعر الفائدة في ديسمبر

بنك إنكلترا يرجح استمرار السياسة النقدية متشددة "لفترة أطول من الوقت"

«الاحتياطي الفيدرالي» يقرر إزالة "السقف" البالغ 1 % على عائدات السندات الحكومية لأجل 10 سنوات

الاحتياطي الفيدرالي يثبت سعر الفائدة

بنك اليابان يعدل من سياسته

أسعار النفط انخفضت إلى 85 دولارا للبرميل متراجعة من مستويات الذروة البالغة 90.15 دولارا للبرميل في الأسبوع السابق

بنك إنكلترا يبقي على سعر الفائدة دون تغيير

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ"الوطني" أنه خلال الأسبوع الماضي، أبقى مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سعر الفائدة دون تغيير، حيث اتفق صناع السياسة بالإجماع على إبقاء سعر الفائدة الرئيسي على الأموال الفيدرالية في نطاق مستهدف يتراوح بين 5.5–5.25 %. وكان هذا هو الاجتماع الثاني على التوالي الذي اتجهت خلاله اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة للإبقاء على سعر الفائدة دون تغيير بعد رفعها على مدار 11 مرة، بما في ذلك 4 مرات خلال العام 2023 وحده. وقال رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي، جيروم باول في تصريحاته التي ألقاها خلال مؤتمر صحفي: "بالنسبة لخفض التضخم بشكل مستدام إلى 2 % لا يزال أمامنا طريق طويل لنقطعه لتحقيق ذلك"، وأكد أن البنك المركزي لم يتخذ أي قرارات حتى الآن بشأن اجتماعه في ديسمبر المقبل، قائلا إن «اللجنة ستفعل دائما ما تراه مناسبا في الوقت المناسب». ويأتي قرار تثبيت سعر الفائدة الذي وصل فيه معدل التضخم الأساسي إلى 3.7 % على أساس سنوي، والذي على الرغم من تراجعه بصورة ملحوظة هذا العام إلا أنه لا يزال أعلى بكثير من المستوى المستهدف لمجلس الاحتياطي الفيدرالي البالغ 2 % على أساس سنوي.

وأشار بيان ما بعد الاجتماع إلى "توسع النشاط الاقتصادي بوتيرة قوية في الربع الثالث من العام"، مقارنة ببيان سبتمبر الذي قال إن الاقتصاد توسع "بوتيرة ثابتة". وأشار البيان أيضاً إلى أن نمو الوظائف "قد اعتدل في وقت سابق من العام الحالي، إلا انه ما يزال قوياً". وكان الناتج المحلي الإجمالي قد سجل نمواً بنسبة 4.9 % على أساس سنوي في الربع الثالث من العام، والذي جاء أقوى بكثير من التوقعات، في حين بلغ نمو الوظائف غير الزراعية 336 ألف وظيفة في سبتمبر. وعلى الرغم من اشارة العديد من المسؤولين إلى اعتقادهم بأن أسعار الفائدة قد تظل كما هي، بينما يقيم الاحتياطي الفيدرالي تأثير الزيادات السابقة، إلا أنه لم يشير أياً منهم بصفة رئيسية إلى خفضها في أي وقت قريب. وتشير أسعار السوق إلى أن الخفض الأول قد يحدث قرابة يونيو 2024.

فرص العمل في أكتوبر

زادت الوظائف غير الزراعية 150 ألف وظيفة خلال الشهر، وفقاً للتقرير الصادر عن وزارة العمل يوم الجمعة، أي أقل من توقعات السوق بإضافة 170 ألف وظيفة. ويعزى السبب الرئيسي لهذا التباطؤ إلى إضراب نقابة عمال السيارات، مما يعني تسجيل خسارة صافية للوظائف في قطاع التصنيع. من جهة أخرى، ارتفع معدل البطالة إلى أعلى مستوياته المسجلة منذ يناير 2022 عند 3.9 %. وبالنظر إلى المعدل الرئيسي للتضخم، ارتفع متوسط الأجر في الساعة بنسبة 0.2 % خلال الشهر، أي أقل من التوقعات البالغة 0.3 %. وبعد صدور بيانات سوق العمل، خفضت الأسواق إمكانية رفع سعر الفائدة في ديسمبر إلى 10 % فقط.

المملكة المتحدة

بنك إنكلترا

خلال الأسبوع الماضي، قرر بنك إنكلترا الإبقاء على سعر الفائدة دون تغيير، مضيفاً أنه ستكون هناك حاجة لإبقاء السياسة النقدية متشددة "لفترة أطول من الوقت". وصوتت لجنة السياسة النقدية بأغلبية 6 مقابل 3 لصالح إبقاء سعر الفائدة عند 5.25 %، بينما فضل 3 أعضاء رفع سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس أخرى إلى 5.5 %. وقالت لجنة السياسة النقدية في بيانها الصادر يوم الخميس: "تشير أحدث توقعات لجنة السياسة النقدية إلى أنه من المرجح أن تحتاج السياسة النقدية إلى أن تكون مقيدة لفترة أطول من الوقت، وقد تكون هناك حاجة إلى مزيد من تشديد السياسة النقدية إذا كان هناك دليل على مزيد من الضغوط التضخمية المستمرة". وتراجع معدل التضخم إلى 6.7 %، إلا انه ما يزال أعلى بكثير من مستوى 2 % المستهدف الذي حدده البنك المركزي، في حين تراجع النشاط الاقتصادي وأظهر سوق العمل علامات تدل على التباطؤ. وقال محافظ بنك إنجلترا، أندرو بيلي يوم الخميس إنه على الرغم من التقدم الذي شهدناه على صعيد التضخم، "لا يوجد مجال على الإطلاق للتهاون"، مضيفاً أن التضخم "ما يزال مرتفعاً للغاية". كما صرح بيلي: "سنبقي أسعار الفائدة مرتفعة بما يكفي لفترة كافية للتأكد من اننا نعود بالتضخم إلى مستوى 2 % المستهدف. كما سنراقب عن كثب لمعرفة ما إذا كانت هناك حاجة إلى زيادات أخرى في سعر الفائدة، وحتى لو لم نكن بحاجة إلى ذلك، من السابق لأوانه التفكير في خفض أسعار الفائدة". وفي تقرير السياسة النقدية المرافق للقرار، أشارت اللجنة إلى انخفاض معدلات التضخم لما دون التوقعات الواردة في نتائج تقرير شهر أغسطس. ويتوقع بنك إنجلترا الآن أن يبلغ متوسط مؤشر أسعار المستهلكين نحو 4.75 % في الربع الرابع من العام 2023 قبل أن ينخفض إلى نحو 4.5 % بالربع الأول من العام المقبل و3.75 % بالربع الثاني من العام 2024.

سياسة بنك اليابان

أعلن بنك اليابان أنه سيتخذ نهجاً أكثر مرونة للتحكم في عائدات السندات الحكومية لأجل 10 سنوات، قائلاً إن مستوى 1 % أصبح الآن نقطة مرجعية بدلاً من سقف ثابت. وقال المحافظ، كازو أويدا في مؤتمر صحفي عقب صدور القرار: "إن حالة عدم اليقين تتزايد بشأن اقتصاد اليابان والاقتصاد العالمي والأسواق المالية"، وأضاف: "لقد قررنا أنه من المناسب زيادة المرونة في التحكم بمنحنى العائد بحيث يتم تشكيل أسعار الفائدة طويلة الأجل بسلاسة في الأسواق المالية استجابة للتطورات المستقبلية". وعلى الرغم من رفع توقعاته للتضخم، أكد البنك المركزي على الحاجة إلى الإبقاء على السياسة التيسيريه في الوقت الذي يترقب فيه المزيد من المؤشرات الدالة على تحقيق نمو مستدام على صعيد الأجور والأسعار. وما يزال بنك اليابان يقع بين تحدي ضعف الين وارتفاع العائدات، مما يزيد الضغوط على السياسة التحفيزية التي يتبعها البنك. وخسر الين الياباني 14.11 % من قيمته منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه.

وبعد يوم واحد فقط من صدور قرار البنك المركزي، قام بنك اليابان بتنفيذ عملية شراء غير مجدولة بعد أن وصل العائد على السندات لأجل 10 سنوات إلى 0.97 %، ليسجل بذلك مستوى قياسي جديد لم نشهده منذ 10 سنوات وإن كان أقل من مستوى 1 %. وتشير الخطوة إلى أنه حتى بعد تعديل سقف عائدات السندات، فإن البنك المركزي حرص على تأكيد تحركه بنشاط للاستجابة لتحركات السوق. وصرح المحافظ، كازو أويدا يوم الثلاثاء بعد الإعلان عن تعديل سياسته، إنه لا يتوقع أن ترتفع العائدات فوق مستوى 1 %.

أصدرت 3 قرارات بشأن تعديل وتجديد تراخيص

«أسواق المال» توافق على زيادة رأس مال «بيتك»

تلقى بيت التمويل الكويتي "بيتك" موافقة هيئة أسواق المال على زيادة رأس المال المصدر والمدفوع بنسبة 6.308 %؛ تُخصص بالكامل لمساهمي البنك الأهلي المتحد – الكويت، وذلك ضمن إجراءات الاندماج بين البنكين؛ ليكون "بيتك" هو الدامج.

وحسب بيان للبورصة، سيتم زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من 1.476 مليار دينار إلى 1.569 مليار دينار بزيادة قدرها 93.14 مليون دينار.

وتخصص تلك الزيادة لمساهمي "المتحد – الكويت" عن طريق إصدار 931.367 مليون سهم بالقيمة الاسمية 100 فلس للسهم الواحد، منها 889.974 مليون سهم تخصص لمجموعة "بيتك" مقابل إجمالي ملكيتها من رأس المال المصدر والمدفوع للبنك الأهلي المتحد – الكويت.

ووفق البيان، سيتم معالجتها كأسهم خزينة ضمن البيانات المالية المجمعة لـ"بيتك"، وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وسيتم تخصيص المتبقي من أسهم الزيادة التي سيتم إصدارها والبالغ عددها 41.39 مليون سهم لمساهمين آخرين.وأوضح البيان أن معدل التبادل العادل التي ستصدر على أساس الأسهم هو 0.372 سهم من أسهم "بيتك" مقابل سهم واحد من "المتحد – الكويت"؛ لإتمام عملية الاندماج عن طريق الضم بين البنكين.

ويؤكد "بيتك" أن القرارات النهائية تخضع لموافقة الجمعيات العامة لمساهمين البنكين، منوهاً بعدم وجود أثر في الوقت الحالي على المركز المالي.

وكان "بيتك" و"المتحد – الكويت" قد دعا الجمعية العامة غير العادية للانعقاد؛ بناءً على موافقة هيئة أسواق المال على مشروع عقد الاندماج بين البنكين بطريق الضم.

3 قرارات

على جانب اخر أصدرت هيئة أسواق المال، أمس الأحد، 3 قرارات بشأن اصدار رخصة تسويق خاص لنظام استثمار جماعي مؤسس خارج دولة الكويت، وتجديد ترخيص لصندوق نور الإسلامي ،وتعديل بعض أحكام الكتاب الخامس من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010.

وأشارت الهيئة، في بيان لها، إلى أن القرار الأول يحمل رقم (156) لسنة 2023 بشأن رخصة تسويق خاص لشركة بوبيان كابيتال للاستثمار بتسويق عدد 10 مليون سهم من أسهم شركة صندوق بوبيان للإجارة والتمويل الإسلامي السابع بالدولار الأمريكي المحدود تسويقاً خاصاً داخل دولة الكويت والمنشأ في جزر الكايمان، وأن يكون سعر العرض 10 دولار أمريكي للسهم الواحد بالإضافة إلى عمولة اكتتاب التي تبلغ 2.25 % تدفع مرة واحدة عند الاكتتاب.

وأوضحت "الهيئة" أن مدة رخصة التسويق سنة قابلة للتجديد سنوياً من تاريخ إصدار شهادة ترخيص الهيئة وبعد سداد الرسوم المقررة والتي تدفع خلال شهر من تاريخ صدور هذا القرار، وفي حالة التخلف عن دفع الرسوم خلال المدة المحددة اعتبر القرار كأن لم يكن.

ويحمل القرار الثاني رقم (157) لسنة 2023 بشأن تجديد ترخيص نظام استثمار جماعي لصندوق نور الإسلامي الخليجي.

وحددت الهيئة ذلك لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، اعتباراً من تاريخ 5 فبراير/شباط 2024.

أما القرار الثالث فيحمل رقم (155) لسنة 2023 بشأن تعديل بعض أحكام الكتاب الخامس (أنشطة الأوراق المالية والأشخاص المسجلون) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما.

وينص إخطار الهيئة فور حدوث أي تطورات تتعلق بإعسار أو تصفية الشخص المرخص له أو أي شركة مسيطرة عليه أو عضو في مجموعته، أو قيام أي سلطة رقابية بالتحقيق أو فرض تدابير أو عقوبات تأديبية على الشخص المرخص له.

فيما يتعلق بأنشطة الأوراق المالية أو صدور حكم له تأثير جوهري على الوضع المالي للشخص المرخص له أو أي مخالفة للأحكام المنصوص عليها في القانون أو هذه اللائحة كل ذلك مع عدم الإخلال بالمادة 8–2 من الكتاب السابع (أموال العملاء وأصولهم) من هذه اللائحة. وطالبت الهيئة الجهات المختصة تنفيذ القرارات كل فيما يخصه والعمل بها اعتباراً من تاريخ صدورها ونشرها في الجريدة الرسمية.

أرباح «مراكز» تتراجع 57 في المئة خلال الربع الثالث

أظهرت البيانات المالية لشركة مراكز التجارة العقارية تراجع أرباحها في الربع الثالث من العام الجاري بنسبة 57.36 % على أساس سنوي.

وبحسب نتائج الشركة للبورصة، أمس الأحد، بلغت أرباح الثلاثة أشهر المنتهية في سبتمبر 2023، نحو 84.11 ألف دينار، مقابل خسائر بقيمة 197.27 ألف دينار للربع الثالث من 2022.

وقالت الشركة في بيان للبورصة إن تراجع الأرباح يعود إلى الربح في التغير في القيمة العادلة لعقارات استثمارية.

وبلغت أرباح الشركة في التسعة أشهر الأولى من العام الجاري 100.35 ألف دينار؛ مقابل أرباح بقيمة 368.81 ألف دينار للفترة المماثلة بالعام الماضي، بتراجع في الخسائر بنسبة 72.79 %.

و حققت "مراكز" علي مستوي النتائج النصفية أرباح بقيمة 16.24 ألف دينار، مقابل 171.54 ألف دينار أرباح النصف الأول لعام 2022، بانخفاض 90.5 %.

أرباح «معادن» الفصلية تنخفض 8.7 في المئة

أظهرت القوائم المالية انخفاض أرباح شركة المعادن والصناعات التحويلية في الربع الثالث من عام 2023 بنحو 8.71 % على أساس سنوي.

وحسب بيان للبورصة أمس الأحد، سجلت "معادن" ربحاً بقيمة 45.68 ألف دينار في الثلاثة أشهر المنتهية بـ30 سبتمبر السابق، مقابل 50.04 ألف دينار ربح الربع الثالث من عام 2022.

وتحولت الشركة خلال التسعة أشهر الأولى من العام الحالي إلى الربحية بقيمة 206.74 ألف دينار، مقارنة بخسائر الفترة نفسها من العام السابق البالغة 14.47 ألف دينار.

وعزا البيان التحول إلى الربحية في التسعة أشهر إلى ارتفاع إيرادات الخدمات من مشاريع معالجة النفايات الطبية، وارتفاع إيرادات الخدمات من أعمال تشغيل وصيانة الخدمات الهندسية.

وكانت "معادن" قد حققت ربحاً في النصف الأول من العام الحالي بقيمة 161.06 ألف دينار، مقابل 64.51 ألف دينار خسائر في الستة أشهر الأولى من العام السابق.